

5 شؤون عراقية

زيارة باهظة الثمن

اعتدت بين مدة وأخرى زيارة عيادة الطبيب الذي اتزدد عليه كلما تفاقمت أوجاعي المراقبة وضعي الصحي الذي أخذ يتردى بسبب امراض الشيخوخة المزمنة.

فقبل ستة أشهر تقريبا من زيارتي الاخيرة له كانت اجور الكشف الطبي وعيابة المريض من قبل الطبيب الاختصاصي تتراوح بين 20-15 ألف دينار عدا مصاريف المختبر وأجور التحاليل التي اخذت تتصاعد بشكل مهول ، لكن اسعار الادوية وبالأخص الادوية الناجعة ذات المناشئ المعروفة الجيدة فقد تسببت لنا امراضا مفرغة ومخيفة في انفسنا غير الامراض الكامنة في اجسادنا.

اما الادوية البديلة الرخيصة نوعا ما فلا يمكن ان تشفى سقيا مثلي واصطر الى استلاف مبالغ اضافية لشراء ما اراده مناسباً من دواء مناسب ومفيد لوضعي الصحي مهما غلا ثمنه . ومن خلال مراجعاتي المتكررة احسست ان هناك كارتل طبي يديره بعض الاطباء ، بالتنسيق مع اصحاب المختبرات ومالكي الصيدليات وعيادات الاشعة وكل الجهات التي يحتاجها المريض ويهدف هذا الكارتل استنزاف كل ما في جيب المريض من مخرّرات في اليوم الاسود الذي هو فيه وإلا فما معنى ان تتصاعد اجور معيابة المريض الى 30 ألف دينار وارتفاع مبالغ التحاليل الخاصة بي الى 80 ألف دينار بعد ان كانت تتراوح بين 40-50 ألف دينار ناهيك عن اسعار الادوية الناجعة ذات المناشئ الامريكية والاوربية حيث ارتفع مبلغ الروشنة التي صرفتها الى 120 ألف دينار بعد ان كانت خلال السنة شهور الغائبة 80 ألف دينار لنفس الادوية تماما.

والغريب ان وزارة الصحة تتغافل عن هذه الممارسات غير السليمة بحق المريض الذي لاملاذ له سوى الوقوع في حبال هؤلاء العاملين في الحقل الصحي ، كل ينهش من جيبه ولايعاون من الامراض التي اخذت تنهش في الاخرى ما تبقى له في عافية ولااستثني نقابات الاطباء والصيدلة وذوي المهين الصحية التي اغضت عيونها في الاخرى عما يجري ويحاک الامتصاص امسوال المرضى المتعبين وهم جلّهم من المقعدين والمنهكين والمعوزين.

اما كان الاجدر بهذه المؤسسات الصحية ان يقوموا باجراءات واصدار توجيهات وتعليمات لزم العاملين في الحقل الصحي بمراعاة مهوم المرضى وعدم استنزاف اموالهم بالشكل الذي نراه في غابة التعسف والجور او على الاقل سنّ قانون التامين الصحي كما هو مشرّع في معظم الدول كي يضمن المواطن علاجه في المؤسسات الحكومية على احسن وجه مقابل مبلغ مالي مناسب او اقساط شهرية تدفع من المريض اذا المّ به مرض ما .

والحق اقول ان العلاج الان في مستشفياتنا الحكومية لا يصل الى الطمّوح المطلوب وغير متعم تماما لذا يضطر المريض الى اللجوء لمراجعة الاطباء في عياداتهم الخاصة والدخول الى المستشفيات الاهلية رغم كلفتها الهائلة وابتزازها الواضح للمريض.

وماضّر لو تقوم وزارة الصحة بترتيب اجراء معين لتوفير الدواء والعلاج للمرضى الذين يعانون امراضاً مزمنة وتنظيم مراجعاتهم في المستشفيات الحكومية بصورة دورية كلما امکن ذلك كي يتخلص المريض من جشع البعض في العيادات الخاصة والمستشفيات الاهلية والمختبرات التي تدار من قبل القطاع الصحي الخاص.

ولا انكر انني استلم راتباً تقاعدياً مجزياً بعض الشيء، كما يغدق عليّ اولادي بما تجود ابيهم بين حين وآخر اضافة لما تكرمه جريدة الزمان الغراء لكن كل هذه الموارد تقف عاجزة امام سدّ نفقات العلاج وكثيراً ما اضطر الى ان اسئلف جزءاً من المال لتغطية مصاريف الخدمات الصحية .

ولمّ ان تتصوروا حال الفقراء والمحتاجين الذين يتناهبهم المرض وكيف يقفون عاجزين امام سدّ نفقات المعاملات التي اخذت تقدّم اللحم وتذيب الشحم وتهيض العظم قبل ان تزهم ارواحنا جزاءً المرض اللعين والغلاء الذي لايرحم.



جواد كاظم غلوم

jawadghalom@yahoo.com

السياسي والموظف العمومي

ما يقوم به الموظف العمومي طيلة العام يصلح مثلاً بضرب في معرفة اسباب الفشل النزرع في إدارة الأزمات وإيجاد الحلول. ولكن كيف يكون ذلك ؟

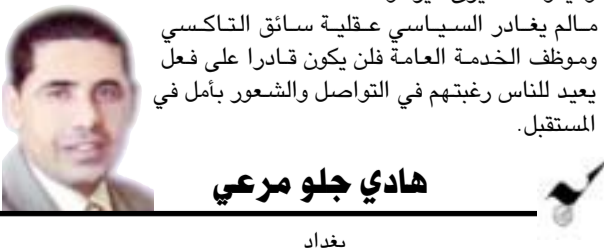
يتكاسل الموظف في أداء واجباته وينشغل بالتفاهات ويعجز في إنجاز معاملات الناس التي ترد إليه يوماً ويكسد الملفات واحداً تلو الآخر ثم تتسارح عنده وبضعضها في زاوية من زوايا غرفته ويتساهل ، وكلما جاء إليه مواطن مراجع يجلف قال له : تعال في الغد ، او تعال بعد شهر من الآن ، وقد يتواضع ويقول له ، بعد أسبوع ويقول لنفسه سأتجنز المعاملات تبعاً حتى لا يتبقى منها شيء وأرتاح منها تماماً وبعد مرور عام سيجد أن ما لديه ، وما لدى زملائه الآخرين في المؤسسة تجاوزت مئات من الملفات غير المنجسرة وهذه سنة الحياة في الدوائن العمومية ثم تجمع في حياوية زبالة كبيرة وتضرم فيها النار وتحترق بينما الناس تنتظر!

في السياسة العربية اعتمد الرجال على الطريقة التي اعتمدها قتلهم ذلك الموظف الحكومي المحترم وزملاؤه المحترمون هم أيضاً، فصاروا يراكمون المشاكل واحدة تلو الاخرى ويفسعوها على الارواح أو الخزانات المغلقة بحاكم أو على طاولاتهم أو ياتمنون عليها من يتناساها حتى تكون عنده في المقام الاخير لكثرة ما تالها من مشاكل وقضايا وكلها لم تجد الحل ولم تنجز تحت شعار ترحيل المشكلة ، تأجيل الحل ... الانتظار لمزيد من الوقت .. معرفة ردود فعل الآخرين .. حتى يتنازل الخصوم .. حتى ينزل المطر في الصيف .. إحتراما للكرامة ونزولاً عند رغبات الجمهور والانصاف ... اهداف وشعارات اخرى.

تمر فترة طويلة من الزمن ويدفع الناس أثماناً باهظة من المعاناة وقلة ما يتحقق لهم من منجزات ولا ياتتهم من الوعود المتحققة إلا النزر اليسير ثم يجد السياسيين ان ما ركبوه من مشكلات تماهلوها في حلها أو تعاندوا فيه بلغ رقماً قياسياً فاق ما ركمه الموظف العمومي في غرفته طيلة العام.

الموظف والسياسي والملفات العالقة والمركونة جانباً يجتمع لتعطي وصفاً جاهزة لفساد ينتشر ويغطي كما الضباب الدروب ولايعود احد يرى غيره ولانفسه .

مالم يغازر السياسي عقلية سائق التاكسي وموظف الخدمة العامة فلن يكون قادراً على فعل يعيد للناس رغبتهم في التواصل والشعور بأمل في المستقبل.



هادي جلو مرعي

بغداد

الصناعة تدرس إنتاج إطارات في النجف



إطارات : احد منتجات الشركة العامة لصناعة الاطارات في الديوانية (الزمان)

النجف - الزمان
 قدمت الشركة العامة لصناعة الاطارات في محافظة النجف إحدى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعان دراسة لإنتاج الاطارات الثقيلة والمتوسطة بكلفة 150 مليار دينار. وقالت رئيس لجنة تنفيذ مبادئ الشفافية في الوزارة في بيان للمكتب الاعلامي تلقته (الزمان) أمس ان (الشركة قدمت المشروع كمرحلة ثانية لاعادة التأهيل وضمان اقراره ورصد المبالغ اللازمة لتنفيذه بسبب عدم كفاية التخصيصات المقدمة في المرحلة الأولى منه . واضافت ان (اجمالي المبالغ التي تم تخصيصها للشركة منذ عام 2006 ولغاية 2012 بلغت 39 ملياراً و25 مليوناً و95 ألف دينار لغرض انجاز المشروع الجديد في المحافظة بطاقة 830 ألف اطار سنوياً وهو من المشاريع الجيدة اقتصادياً بسبب معطيات دراسة الجدوى العدة لهذا الغرض).

البصرة تحيل 690 مشروعاً بكلفة تريليوني دينار

البصرة - باسم حسين
 اعلنت مديرية العقود الحكومية في ديوان محافظة البصرة، (سعي المحافظة إحالة 690 مشروعاً للتنفيذ خلال العام 2012 الجاري بكلفة تتجاوز 2 تريليون دينار). وقال مدير العقود ولاه عبد الكريم عبيد، في تصريح صحافي أمس ان (لدى المحافظة مجموعة من المشاريع لم تنفذ عام 2011 الماضي الأمر الذي تطلب فعل ذلك العام الجاري لتصل عدد ما سيحال منها إلى 690 مشروعاً قيمتها أكثر من 2 تريليون ديناروسستم اختيار الشركات المنفذة بصورة موضوعية ودقيقة). وأضاف (تم تحقيق نسبة إنجاز قدرها 74 بالمئة من أصل 81 بالمئة بعد ان

الإكتفاء الذاتي يتحقق بدعم المحاصيل وليس تملك الأراضي الزراعية : قروض المبادرة تشمل جميع المحافظات

معاملة شملت حركة صنابير المصرف الزراعي التعاوني في كركوك والحويجة وفي مختلف المجالات الزراعية، وقامت بتقديم (التواصل المستمر مع المواطنين والمهاجرة المستمرة للمشاريع ولغرض تسهيل سبل نجاح هذه المشاريع وتحقيق الهدف الذي منج القرض من أجله).

وأشار أحمد ان (عدد المستفيدين خلال الفترة المذكورة كان 33 فلاحاً على دفعتين بينما كان عدد المعاملات المروجة 77

وشوان وقهرهزبير وقادر كرم بمحافظة السليمانية). الى ذلك تكرر بيان ان (مديرية الزراعة في محافظة كركوك قامت بإقراض الفلاحين والمزارعين مبلغاً قدره 533 مليون دينار خلال شهر تموز الماضي).

وأضاف انه (في مواسم خاصة في مدينة السليمانية، قامت المديرية بترجيع معاملات المزارعين لغرض إستلام القرض ضمن صنابير

وكانت حكومة إقليم كردستان قررت شمول مزارعي المناطق المتنازع عليها بغرض المصرف الزراعي في الإقليم.

وذكر بيان صادر عن المكتب الاعلامي للاتصال الوطني الكردستاني ان (هذا القرار جاء بهدف مساعدة المزارعين في المناطق المتنازع عليها).

وأضاف انه (في مواسم خاصة في مدينة السليمانية، قامت المديرية العامة للإقراض بتوزيع 102 جهازاً لرش المياه على مزارعي نواحي



زراعة مغطاة :

المزارع المغطاة تحقق إنتاج كمي ونوعي جيد (الزمان)



جامعة واسط تعلن قبول 55 طالباً في الدراسات العليا

واسط - علي الفياض
 اعلنت جامعة واسط، قبولها لقبول 55 طالباً وطالبة لدراسة الماجستير والدكتوراه في ثلاث من كلياتها للعام الدراسي المقبل.

وقال رئيس الجامعة تقي علي الموسوي في بيان تلقته (الزمان) أمس ان (خطة القبول في الدراسات العليا تضمنت قبول تسعة طلبة والدكتوراه دراسة الدكتوراه وستة اربعين طالباً وطالبة لدراسة الماجستير في كليات التربية للعلوم

11 مليار دينار للمشمولين بالمادة 140 في ذي قار

بالمشمولين من محافظة ذي قار بالمادة 140 ، بلغ عدد المتقدمين للتوظيف أكثر من 84 ألف مشمول ضمن مكتب المادة في ذي قار، وما وصل للحفاطة لا يتناسب مع هذه الأعداد الكبيرة).
 وبين ان (رئيس اللجنة العليا للمادة 140 استجاب لطلابتها ، وقرر ايلاء ذي قار اهتمام أكبر ، فارسلت اللجنة الأولى للحفاطة والتي بلغ عدد المشمولين بها الى 1162 مشمول، وبلغت قيمة التوظيفات الى 11 مليار دينار).

الناصرة - باسم الركابي
 اعلنت محافظة ذي قار عن توزيع وجبة جديدة من التوظيفات المالية للمشمولين بالمادة 140من الدستور، والبالغ عددهم 1162 مشمولاً من أصل 84 ألف مشمول بالتوظيفات في محافظة ذي قار وحدها. وقال رئيس لجنة رعاية المشرولين بمجلس المحافظة زراق محيي في تصريح أمس (بعد مناقشة لرئيس لجنة تنفيذ المادة 140 هادي العامري من قبل الحكومة المحلية بضرورة الإسراع في انجاز الصكوك الخاصة

نجيرفان يدعو لتطبيق قانون العنف الأسري

اربيل - الزمان
 ذكرت وزارة العدل في اقليم كردستان، ان (رئيس حكومة الإقليم نجيرفان بارزاني، أوعز بإجراء تحقيق عن اسباب عدم تنفيذ قانون مواجهة العنف الأسري في المحاكم رغم صدوره منذ أكثر من عام). وقال الوزير شيروان الحيدري، في تصريح صحافي أمس (ببناءً على طلب رئيس الحكومة نجيرفان بارزاني، الذي أوصى بمقابلة القضاة وخاصة القضاة المحققين في قضايا العنف الأسري من أجل احاطة رئيس الحكومة بذلك).
 وذكر ان برلمان الإقليم صادق في عام 2011 على القانون الا انه لم يدخل حيز التنفيذ في المحاكم فيما اعربت منظمات نسوية مختصة بالدفاع عن حقوق المرأة، عن قلقها حيال عدم تفعيل القانون، وابدت مطالباتها بتنفيذه).

البلديات : تشييد مشروع ماء الحسينية بـ100مليار دينار

الإعمار : شركة دنماركية تنفذ الطريق السريع الثاني

بغداد - الزمان
 وقعت وزارة الاعمار والاسكان عقداً مع شركة دنماركية لتنفيذ التصميم الخاصة بمشروع طريق المرور السريع رقم 2 . وذكر بيان أمس ان (مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور سمير بشقة وقع عقداً مع شركة كوي الدنماركية المتخصصة في التصميم الهندسية في مشاريع الطرق لتنفيذ التصميم الخاصة بمشروع طريق المرور السريع رقم 2 الذي يمتد من بغداد الى الحدود التركية).
 ونقل البيان عن الوزير محمد الدراجي قوله ان (الشركة هي ذاتها المصممة لمشروع طريق المرور السريع رقم 2 في بداية ثمانينات القرن الماضي ، وان الاستعانة بها من اجل البدء بتحديث التصميم الموضوعة سابقاً بسبب التعارضات التي حصلت على مدى ثلاثين سنة الماضية على الطريق).
 وأوضح ان (طريق المرور السريع من المشاريع المهمة والستراتيجية التي ستحدث طفرة نوعية في اقتصاد البلد لما له من اهمية كبيرة في حركة نقل البضائع والتجارة العامة في العراق وكذلك دول الجوار).

مشيراً الى (انشاء القناة الجافة التي تمتد من موائئ البصرة الى الحدود التركية ليكون العراق ممراً للتجارة بين اوربا والشرق الاوسط).
 وأضاف ان (المشروع سيخدم سكان الناحية بالكامل إضافة الى النواحي المحيطة بها).
 وأشار الوزير عادل مهودر راضي في بيان تلقته (الزمان) أمس ان (الوزارة ااحتلت الى تنفيذ مشروع



محمد الدراجي